http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1970) السنة الثامنة - الخميس (25) تشرين الثاني 2010

كتابة على الحيطان

حكومة رشيقة "أقل.. شرط ان تكون أحسن"

عامر القيسي

عدد الوزارات في العراق مبالغ فيه، والسبب بكل بساطة ان النظام الاقتصادي قام منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ على الولاية الكاملة والمطلقة لمؤسسات الدولة على كافة انشطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومصادرة روح المبادرة الخاصة والاستقلالية في هذه المجالات، هذا ما سبب ترهلا في جسد الدولة ادى الى تحميل الخزانة الحكومية ملايين الدولارات من اجل صرف الرواتب الشهرية ومصاريف بقية الفعاليات الوزارية، والنتيجة كانت دائما، اخفاقات في العمل على مستوى التخطيط والتنفيذ والنتائج.

تقول حكمة سياسية"أقل.. شرط ان يكون أحسن"وهي حكمة يمكن اعمامها على كافة مجالات الحياة، لان النوعية هي من يكفل نجاح الخطوات على كافة الصعد. وامام السيد المالكي، باعتقادنا مهمة عسيرة في هذا الاتجاه، ترشيق الحكومة، اذا كانت هذه توجهاته، فامام الرجل النقاط والاستحقاقات الانتخابية والصراعات للفوز بكراسي وزارية أكثر! لكن هذه العوائق لا تمنع بالتوافق مع بقية الكتل على خلق حكومة رشيقة وقوية وفعالة في الوقت نفسه اذا كان الهدف، بالنسبة للجميع، هو تقديم خدمات افضل للمواطن على المستوى السريع المباشر وعلى المستوى الستراتيجي.

حكومة رشيقة وفعّالة، هذا هو الشعار الذي ينبغي السعي لتطبيقه والبحث عن حلول اخرى لمسألة التوزيرات والاستحقاقات الانتخابية والوطنية. في تجارب بعض الدول المتقدمة، على سبيل المثال اميركا وبريطانيا وفرنسا، عدد الوزارات لا يتجاوز عدد اصابع اليدين، فهناك تكثيف في عمل الوزارات واختصاصاتها، وافساح المجال واسعا امام القطاعات غير الحكومية لتقوم بدور مساعد وفعّال لتقديم الخدمات للمواطنين، ورفع الاعباء غير الضرورية عن كاهل المؤسسات الحكومية، فضلا عن ان مثل هذا الاتجاه سيساهم في تخفيض نسب البطالة المقنّعة في وزارات الدولة وزيادة فرص العمل امام شريحة العاطلين عن العمل، وبذلك نكون قد ضربنا عصفورين بحجر واحد.

الحديث يجري الآن بجدية من ان الاحزاب التي ستشارك في الحكومة المقبلة تبحث من بين صفوفها أو من خارج صفوفها على شخصيات اختصاصية"تكنوقراط"وهذا وعي جيد بالدور الحكومي والقدرة على تقديم الخدمات من قبل شخصيات لديها الكثير من الافكار والمعرفة لكي تقدم شيئا ملموسا بدل انتظار توجيهات القيادات الحزبية، ان هذا النمط من الوعي لدى الاحزاب ينبغي ان يترافق مع وعي آخر هو ان خدمة المواطن لا تأتي من خلال كرسيّ الوزارة فقط ولا يمكن ان يأتي فقط من خلال الاستحقاق الانتخابي والوطني، ومثل هكذا وعي سيساعد على تشكيل حكومة رشيقة وفعّالة تحقق على الاقل بعض طموحات المواطن وامنياته ليس في عدد نقاط الكرسي الوزاري بل في عدد ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

نخشى صراحة من ان النقاط ستولد لنا وزارات جديدة من اجل ارضاء فلاّن وعلاّن، فنرى،كما هي تجربتنا السابقة، وزراء بلا عمل ووزارات بلا تخصيصات مالية، وموظفون يعدّون الشهر يوما يوما ليقبضوا رواتبهم دون ان يكون لهم عمل محدد!

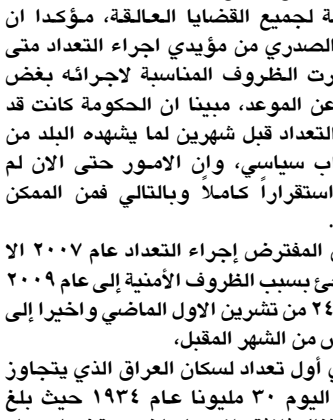

القضية ليست تجريبية، فقد سبقتنا اليها امم كثيرة ونجحت فيها، ما يعيق نجاحنا حقا ومن دون مجاملة لاي طرف، هو التمسك بالكراسي الوزارية ونسيان ان الهدف من الكرسي هو الخدمة وليس الامتياز!

التعداد في موعده التزام وطني ودستوري

مسؤول رفيع: لا أمكانية لإجراء التعداد والسبب "عدادون غير مدربين في نينوى"!!

□ بغداد / اياس حسام الساموك

اكد مصدر في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عدم امكانية اجراء التعداد في موعده، بينما كشفت الوزارة عن مبادرة جديدة من اجل حل جميع القضايا العالقة.

يأتي ذلك في وقت شدد عدد من القادة السياسيين على ضرورة اجراء التعداد كونه مهماً خصوصا في ما يتعلق بالنواحي الاستراتيجية للبلد غير انهم اختلفوا في موعد تنفيذه.

مصدر في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي رفض الكشف عن اسمه اكد في تصريح لـ"المدى"عدم امكانية اجراء التعداد في موعده المحدد في الخامس من الشهر المقبل، وعلل ذلك بسبب عدم قيام محافظة نينوى بتدريب العدادين بسبب ما ادعته الاخيرة بالمشاكل الموجودة في مطمور وشيخان وغيرها من المناطق وبالتالي فأن هذه العملية تحتاج الى شهر على اقل تقدير لتجهيز العدادين بالصورة الصحيحة.

المصدر والذي كان قريبا من الاجتماعات المتعلقة بالتعداد، لفت الى ان الحكومة المحلية في محافظة نينوى ابدت رغبتها في اجراء التعداد متى ما اجريت التفاهمات على النقاط الخلافية وتسويتها.

واعلنت وزارة التخطيط ومن خلال بيان تلقت"المدى"نسخة منه عن مبادرة ترفع الى مجلس الوزراء لاقرارها، وتتضمن المبادرة تشكيل لجان مشتركة من جميع الاطراف ذات العلاقة من بين ممثلي الحكومات المحلية لمحافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك ونوابها في البرلمان الاتحادي وممثلي كردستان بحضور وزير التخطيط علي بابان ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء، لتقوم بتقديم المقترحات المناسبة لحل القضايا العالقة خلال الأيام المقبلة بهدف عرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

التحالف الكردستاني من جانبه يحاول بكل الوسائل المشروعة الضغط من اجل اجراء التعداد في موعده، وقال محما خليل الذي انضم في الآونة الاخيرة الى وفد اللجان التي سترفع توصياتها الى مجلس الوزراء في حديث لـ"المدى"ان التعداد هو حق دستوري ويجب ان يتم في موعده فمن غير الممكن ان يؤجل مرة اخرى خصوصا وانه تم تأجيله لاكثر من مرة، معتبرا ان العائق الاكبر امام اجراء التعداد في موعده هو وزارة التخطيط على اعتبار انها الجهة الوحيدة التي لطالما وضعت عدداً من القيود والعراقيل امام التعداد، هذا الاتهام نفاه المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في حديث لـ"المدى"اذ وصف عمل الوزارة بالمهني والشفاف، محذرا من اتهامها بوضع العراقيل امام اجراء التعداد في موعده، فهي تعمل من وجهة نظر"الملا"من اجل إجرائه في الموعد المناسب.

ويعود خليل بالقول: ان التعداد من شأنه ان يوفر قاعدة بيانات من خلالها تستطيع الدولة بناء اقتصادها بالشكل الصحيح فهي ضرورة ملحة للدولة العراقية الحديثة.

اللجنة التحضيرية للاحصاء في اقليم كردستان، تتوقع تأجيل التعداد كون محافظة نينوى لم تقم بتدريب العدادين في الفترة المحددة وبالتالي فأن الفترة المتبقية قليلة جدا وهي لاتسمح بتوفير خبرة لمن يقوم بالعد.

رئيس اللجنة محمود عثمان اوضح في تصريح لـ"المدى"بضرورة الرجوع الى قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٦٥ الصادر في الثالث من شهر تشرين الاول الماضي، الذي اجل التعداد لسبب عدم اجراء عمليات تدريب للعدادين حتى الخامس من الشهر المقبل، ونص القرار في احدى فقراته على ضرورة ان يتم اجراء تدريب العدادين بمحافظة نينوى في الفترة المحصورة ما بين ٣٠ من شهر تشرين الاول والخامس والعشرين من الشهر الحالي حتى يكونوا على استعداد لاجراء التعداد في موعده، الا انه تبين وفي الاجتماع الذي جرى في ٢٢ من الشهر الحالي ان العدادين لم يدربوا بعد، وبما ان فترة التدريب تحتاج الى ثلاثة اسابيع على الاقل، فمن غير الممكن اجراؤه في موعده.

ونفى عثمان ان يكون سبب اعتقاده بتأجيل التعداد هو حقل القومية كونه امرا متفقا عليه وتم ذكره في القانون الذي صدر في ٢٠٠٨ الخاص بالتعداد السكاني.

وشدد عثمان وفي تصريحات صحفية على أن المشاركين الاخرين في الاجتماعات الخاصة بالتعداد يدركون ان إقليم كردستان مع إجراء الإحصاء السكاني في موعده المحدد وسلطاته ليس لديها اي مانع في هذا الجانب لكن القرار النهائي اصبح الان من صلاحية رئاسة الوزراء العراقية.

ومن جهتها، طالبت قائمة التآخي الكردية في مجلس محافظة كركوك رئيس الوزراء نوري المالكي بأستخدام سلطاته الدستورية والقانونية لإجراء الإحصاء في موعده المحدد، وحسب الإجراءات القانونية المتبعة.

كتل سياسية هي الاخرى شددت على ضرورة ان يقوم التعداد العام والذي من خلاله يمكن توفير قاعدة للبيانات.

القيادي في حزب الدعوة النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الاديب اعرب عن اعتقاده في حديث لـ"المدى" بأن قرار تأجيل التعداد من عدمه هو قرار فني مرتبط بالجهاز المركزي للاحصاء فهو ليس قراراً سياسياً تتخذه كتل برلمانية، معتبرا قرار التأجيل اذا ما اتخذ هو غير صحيح، مشددا على ان حقل القومية من الامور المتفق عليها ولا يمكن بأي حال من الاحوال لطرف حذفها دون ان يجري اتفاق بين جميع الاطراف ذات العلاقة.

القائمة العراقية وعبر الملا الذي اشار الى أن قائمته ليس لديها رأي بخصوص تأجيل التعداد من عدمه دون ان تخرج التوصيات عن اجتماعات الجهات ذات العلاقة، مشددا في الوقت نفسه على ان قائمته تقف مع التعداد كونه عملية تهدف الى معرفة الواقع الاجتماعي للشعب.

في غضون ذلك اعرب امين عام كتلة الأحرار امير الكناني عن اعتقاده في تصريح لـ"المدى" بامكانية تأجيل التعداد لمدة ثلاثة او ستة اشهر لكي تستطيع جميع الجهات ايجاد الحلول اللازمة لجميع القضايا العالقة، مؤكدا ان التيار الصدري من مؤيدي اجراء التعداد متى ما توفرت الظروف المناسبة لاجرائه بغض النظر عن الموعد، مبينا ان الحكومة كانت قد اجلت التعداد قبل شهرين لما يشهده البلد من اضطراب سياسي، وان الامور حتى الان لم تشهد استقراراً كاملاً وبالتالي فمن الممكن تأجيله.

كان من المفترض إجراء التعداد عام ٢٠٠٧ الا انه أرجئ بسبب الظروف الأمنية إلى عام ٢٠٠٩ ثم الى ٢٤ من تشرين الاول الماضي واخيرا إلى الخامس من الشهر المقبل،

وأجري أول تعداد لسكان العراق الذي يتجاوز سكانه اليوم ٣٠ مليونا عام ١٩٣٤ حيث بلغ العدد آنذاك ثلاثة ملايين ليبلغ سبعة في إحصاء ١٩٥٧ الذي اعتبر في ما بعد أساسا في تحديد طبيعة التركيبة السكانية للعراق. وبينما أجل الإحصاء المقرر عام ١٩٨٧ بسبب ظروف الحرب مع إيران فإن آخر تعداد أجري عام ١٩٩٧ أظهر أن عدد سكان العراق تجاوز ٢٥ مليونا.

ومنذ ذلك الوقت لم يجر أي تعداد سكاني شامل في العراق خاصة وانه لا توجد أي إحصائية رسمية تبين حجم الطوائف الدينية والقوميات العرقية.

ويبلغ عدد سكان العراق ٢٧,٩٦٢,٩٦٨ نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وكان عدد العراقيين ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧ ويتوقع ان يبلغ عددهم هذ المرة ما بين ٣٠ و٣٢ مليون نسمة بحسب توقعات الجهاز المركزي العراقي للإحصاء.

هلاك الأسماك في شط العرب والمحاصيل بشكل نهائي

زراعة البصرة تشكك بتوقف المياه: "بزل" الإيرانيين قد يعود من جديد

□ متابعة / المدى

حذرت مديرية الزراعة في البصرة من تسرب مياه البزل الإيرانية مجددا بعد إيقافها مؤخرا من التدفق إلى الأراضي العراقية.

ويأتي ذلك في وقت اعلنت المحافظة امس توقف تدفق مياه المبازل الإيرانية باتجاه الأراضي العراقية بعد اتخاذ عدة إجراءات على الحدود بين البلدين.

وقال مدير الزراعة عامر سلمان عبد الحسين إن المديرية تخشى من عودة تدفق مياه البزل الإيرانية باتجاه الأراضي العراقية بعد أن اتخذت الحكومة المحلية في البصرة بالتنسيق مع الجانب الإيراني إجراءات أدت إلى وقف تسرب تلك المياه الملوثة والتي أدت الى هلاك كميات كبيرة من الأسماك النهرية، حسب قوله.

وفي سياق متصل أفاد سلمان بأن استمرار انخفاض كميات المياه الواصلة إلى البصرة من خلال نهري دجلة والفرات ينذر بتراجع إنتاج محاصيل الحبوب خلال الموسم الحالي، وأشار إلى أن المزارعين في المناطق التي تقع شمال البصرة تعاني من هذه المشكلة بشكل مضاعف.

يذكر أن المناطق الزراعية الواقعة على جانبي شط العرب ضمن أقضية الفاو وأبي الخصيب وشط العرب تعرضت إلى أضرار فادحة من جراء ملوحة المياه في العام الماضي، فيما لم تتأثر المزارع الواقعة في القاطع الصحراوي لأنها تعتمد على المياه الجوفية.

وأعلن مجلس محافظة البصرة، امس الاربعاء، توقف تدفق مياه المبازل الإيرانية باتجاه الأراضي العراقية بعد اتخاذ عدة إجراءات على الحدود بين البلدين، فيما حذرت مديرية الزراعة في المحافظة من عودة تدفق المياه مجددا في المواسم اللاحقة والتي تسببت خلال الشهر الحالي بنفوق كميات كبيرة من الأسماك النهرية.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي لوكالة السومرية نيوز إن"مياه المبازل الإيرانية توقفت عن التدفق بشكل نهائي بعد الحوارات المباشرة بين الحكومة المحلية والجانب الإيراني"، مبينا أن"الإجراء الأهم تمثل بإغلاق نهر الخيين واتخاذنا إجراءات احترازية منها إعادة تأهيل سدة ترابية بطول ١٣٠ كلم على الحدود مع إيران".

وأضاف السليطي أن"هذه المشكلة ليست جديدة فمنذ سنوات والجانب الإيراني يتخلص من مياه البزل بنفس الطريقة، لكن في السابق كانت تتوفر كميات كبيرة من المياه العذبة التي كانت تغطي على ملوحة مياه البزل الإيرانية وتحد من تأثيراتها وهي لم تعد متوفرة في الوقت الحالي"، بحسب قوله.

وأكد السليطي أن"الجانب الإيراني تعهد بوقف ضخ مياه البزل باتجاه الأراضي العراقية بشكل نهائي".

وكانت بعض المناطق الحدودية الواقعة ضمن قضاء شط العرب في محافظة البصرة شهدت خلال الشهر الحالي، تسرب كميات من مياه البزل المالحة القادمة من مزارع قصب السكر في محافظة خوزستان الإيرانية، بعد تعرض السدة الترابية للعراق إلى أضرار كبيرة من جراء ضغط تلك المياه عليها، حيث تراكمت كمية من المياه المتسربة وشكلت مسطحاً مائياً بطول ٣ كم عرضاً و٤٠ كم طولاً، فيما تسربت كميات أخرى إلى نهر الخيين الذي يتصل بشط العرب.

من جانبه قال مدير زراعة البصرة عامر سلمان إن"كميات كبيرة من الأسماك النهرية نفقت الأسبوع الماضي بسبب مياه البزل الإيرانية"، مؤكدا أن"تلك المياه تتميز بملوحتها الشديدة وتلوثها بمواد سامة ومخلفات حربية".

وأوضح سلمان أن"وقف تسرب مياه البزل ليست بالمهمة السهلة وإنما تتطلب قيام الجانب الإيراني بوقف تنفيذ المشاريع الزراعية القريبة من الحدود العراقية من الجهة المقابلة لقضاء شط العرب"، لافتا إلى أن"المشكلة الحقيقية لا تكمن بتدفق تلك المياه إلى الأراضي الحدودية وإنما بتسربها إلى شط العرب".

وتابع سلمان أن"عودة تدفق تلك المياه الى شط العرب سيؤدي إلى زيادة التراكيز الملحية في مياه الشط الذي يعد عصب الحياة والزراعة في البصرة"، معرباً عن قلقه من إمكانية"تسرب تلك المياه مجدداً في المستقبل في حال ارتفاع منسوبها لدى الجانب الإيراني وتضرر السدة الترابية العراقية".

يذكر أن محافظة البصرة شهدت خلال العامين الماضيين ارتفاعاً كبيراً في نسبة ملوحة مياه شط العرب، الذي تروى منه معظم الأراضي الزراعية في المحافظة، ويعود ذلك بحسب خبراء ومختصين إلى تراجع كميات المياه الواصلة من خلال نهري دجلة والفرات، فضلاً عن شح الأمطار في المواسم السابقة، وقيام السلطات الإيرانية بغلق وتحويل مسارات بعض الأنهار التي تصب في شط العرب، وبخاصة نهر الكارون الذي ينبع من جبال زاكروس، حيث أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انحسار منسوب المياه في شط العرب، ما سمح بتدفق مياه البحر المالحة في ظاهرة لم يألفها سكان البصرة من قبل.

وكان مجلس المحافظة طالب امس الاول الحكومة المركزية باتخاذ الاجراءات اللازمة بالطرق الدبلوماسية كافة لمعالجة مشكلة تدفق المياه المالحة من الجانب الايراني كون الاخير لم يبد اي تجاوب مع المحافظة في الاجتماع الاخير الذي جرى في خوزستان.

رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية علي سوادي اشار وفي تصريح خص به"المدى"ان مسألة المياه بدأت منذ العام الماضي وان الحكومة المركزية لم تعر للموضوع اي اهمية حينها.

في ٢٦ من الشهر الماضي ابلغت قيادة حرس الحدود الرابعة مجلس المحافظة وجود تدفق للمياه بواسطة انابيب عملاقة موجودة على السدة الحدودية الايرانية المقابلة للسدة الحدودية العراقية تحديدا من مخفر زيد ١ ومخفر زيد ٢.

ويقول سوادي انه ما ان جاء لمجلسه اشعار بالموضوع حتى قام بالتعاون مع مديرية الموارد المائية في المحافظة على تقوية السدة العراقية حتى لا تنفذ المياه عبرها، كونها سدة قديمة انشئت قبل ٣٠ سنة.

وبالرغم من السيطرة على الموقف الا ان تقارير اتت من المحافظة تشير الى وجود مياه مالحة.

من جانبها وصفت مديرية بيئة المحافظة هذه المياه بالسامة، مما حذا بمجلس المحافظة الاتصال بمركز انعاش الاهوار للابلاغ بشأن تسرب مياه مالحة من الجهة المقابلة لهور الحويزة ونفذت كميات منه الى نهر السويب.

وبهذا الشأن اكد سوادي ان الجهات المختصة بالمحافظة قامت بانشاء سد ترابي من اجل منع تدفق المياه الى شط العرب، موضحا ان المجلس قام باعداد تقرير وارسله الى الامانة العامة لمجلس الوزراء وذلك في الحادي عشر من الشهر الحالي وتم تشكيل لجنة للملوحة وتم الاجتماع في اليوم التالي وعمل توصيات رفعت الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ولم يتخذ اي اجراء بهذا الخصوص.

الامر لم يتوقف الى هذا الحد فقد تكونت بحيرة لمياه البزل شرق البصرة بطول ٤٠ كليو مترا وعرض ٣كيلومترات وعمق مابين ٦٠ الى ١٦٠ سم كما تكونت بحيرة بزل اخرى في حقل النفط الايراني في الزاوية الحدودية امتداداً إلى العراق في السويب بساحة ٨٠ كيلومترا، مما حذا بشركة نفط الجنوب الى عمل جهود استثنائية لاجل حماية الابار النفطية من هذه المياه والتي الحقت اضرارا بالانابيب هناك.

ويعود سوداي بالقول انه في يوم ١٥ من الشهر الحالي تسلم مجلس محافظته بلاغا من قيادة حرس الحدود الرابعة بقيام الجانب الايراني بتوجيه مياه البزل من خلال منفذ الشلامجة الى شط العرب مرورا بنهر"خنين"والذي يبعد ٣٠٠ كيلو متر من احدى المخافر الحدودية وقد لاحظت فرق المراقبة موت كل اسماك النهر وهذا دليل على ملوحة مياهه وبدرجة كبيرة، متابعا انه تم تشكيل لجنة لمتابعة الامر وبأمر من رئيس المجلس حيث تم ارسال وفد للاجتماع بالجانب الايراني في خوزستان الايرانية، واكد الاخير انه سيطرح الامر على الحكومة المركزية في طهران الا ان اياً من هذا لم يحصل، وان تقريراً من مجلس المحافظة سيعد لارساله الى الحكومة المركزية في بغداد من اجل اتخاذ كافة الوسائل الدبلوماسية بواسطة وزارة الخارجية لايجاد الحلول اللازمة كون القضية مهمة جدا ومن شأنها زيادة الملوحة في شط العرب الامر الذي يؤدي الى ملوحة الاراضي الزراعية وموت المحاصيل اضافة الى توقف مشاريع التحلية في شط العرب، وان الامر اذا لم تتم السيطرة عليه سيفضي الى كارثة حقيقية.

وكان تقرير حكومي قد صدر في منتصف الشهر الجاري حذر من ان مياه البزل الايرانية تقترب من حقل مجنون.. والبصرة تواجه خطر بحيرة ملحية على الحدود طولها ٤٠ كم.. والمنسوب يرتفع ٨ سم يوميا، كما ان مياه البزل المالحة التي تجتاح منطقة الحرب العراقية الايرانية قرب البصرة تهدد بكسر السواتر الترابية وإلحاق أضرار يصعب تقديرها بتلك المنطقة الحيوية.

وكشف التقرير عن تطورات بحاجة الى معالجة سريعة"للقضية التي اثيرت خلال الشهر الجاري، ويتحدث عن سرعة تدفق المياه من الجانب الايراني ونقص كبير في استعدادات العراق للتعامل مع الموقف.

في السياق نفسه، حذر المستشار الزراعي لمحافظة البصرة محسن عبد الحي من تزايد ظاهرة تدفق مياه البزل من مزارع قصب السكر في إيران باتجاه بعض مناطق المحافظة ومنها مخفر زيد ومنطقة الشلامجة.

وقال عبدالحي في حديث صحفي ان المياه أدت إلى تشكيل مسطحات مائية بطول ٥٠ كيلومترا وعرض ثلاثة كيلومترات من منطقة الشلامجة إلى هور الحويزة، ونتيجة لطبوغرافية الأرض وميلانها باتجاه الأراضي العراقية أصبح سريان الماء باتجاه مناطق شمال شرق البصرة وتحديدا في منطقة السويب التي أصبح الماء ينحدر في القناة المائية الموجودة فيها، ما يهدد بدخولها إلى مياه شط العرب عن طريق الجسر الأنبوبي في منطقة السويب".